جرى خلال اللقاء بحث ومناقشة الأوضاع الأمنية والسياسية في منطقة الخليج

الغانم استقبل رئيس الوزراء العراقي

الغانم لدى استقباله رئيس الوزراء العراقي

.. وخلال المباحثات الثنائية

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أول أمس رئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وذكرت شبكة «الدستور» الإخبارية في بيان صحافي انه جرى خلال اللقاء بحث ومناقشة الاوضاع الامنية والسياسية في منطقة الخليج العربي في ظل التطورات والمستجدات الساخنة التي يشهدها الاقليم.

كما اكد الجانبان خلال اللقاء اهمية تكاتف الجهود من اجل المحافظة على امن واستقرار دول المنطقة والعمل على حل الخلافات القائمة والتوترات الجارية بشكل سلمي.

وتناول اللقاء ايضا العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها ودفعها قدما بما يصب في مصلحة الشعبين الكويتي والعراقي.

حضر اللقاء رئيس بعثة الشرف المرافقة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح وعضوا مجلس الامة صلاح خورشيد وخالد الشطي واعضاء مجلس النواب العراقي عامر الفايز وهيبت الحلبوسي وجوان فوزي وسفير الكويت لدى العراق سالم الزمانان وامين عام مجلس الامة علام الكندري وسفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت علاء الهاشمي.

الغانم مهديا عبد المهدي هدية تذكارية

بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس باستثناء المعروض أمره والوزراء

خالد العتيبي: اقتراح بقانون لمعالجة مسألة إسقاط العضوية وسد الثغرات القانونية

أعلن النائب خالد العتيبي عن تقديمه اقتراحا بقانون لمعالجة الفراغ التشريعي الموجود حاليا في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وذلك بعد أن قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة 16 من لائحة مجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963.

ويقضي الاقتراح بأن يكون إسقاط العضوية بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس باستثناء العضو المعروض أمره والوزراء.

وجاء المقترح على النحو التالي:

(المادة الأولى): يستبدل بنص المادة 16 المقضي بعدم دستوريته بالطعن رقم 6/2018 (طعن دستوري مباشر) النص التالي :

" تسقط العضوية إذا فقد العضو احد الشروط المنصوص عليها في المادة 82 من الدستور أو في قانون الانتخاب أو فقد أهليته المدنية أو أعلن إفلاسه بحكم قضائي بات سواء عرض له ذلك بعد انتخابه أو لم يعلم إلا بعد الانتخاب أو بوفاته ويعلن المجلس خلو مقعده طبقا لأحكام المادة 84 من الدستور.

وفي غير الأحوال السابقة، إذا كانت غيبة العضو للحبس فيما دون عقوبة الجناية أو للفقد أو حكم عليه بتدبير احترازي في جرائم مخلة بالشرف والأمانة بحكم بات أو فقد القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته أو حمد السيرة، وبلغ ذلك المجلس بأي طريق آخال الرئيس الأمر إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لبحثه، وعلى اللجنة أن تستدعي العضو المذكور لسماع أقواله إذا أمكن ذلك على أن تقدم تقريرها في الأمر خلال أسبوعين على الأكثر من إحالته إليها، ولها أن تستعين بمن تراه في ذلك . ويعرض التقرير على المجلس في أول جلسة تالية وللعضو أن يبدي دفاعه كذلك أمام المجلس على أن يغادر الاجتماع عند أخذ الأصوات إن كان حاضرا، ويصدر قرار المجلس في الموضوع في مدة لا تجاوز أسبوعين من تاريخ عرض التقرير عليه.

ولا يكون إسقاط العضوية إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس باستثناء العضو المعروض أمره والوزراء، ويكون التصويت في هذه الحالة بالمناداة بالاسم ويجوز للمجلس أن يقرر جعل التصويت سريا "

– (المادة الثانية): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ونصت المذكرة الإيضاحية للتعديل على ما يلي:

لما كانت المحكمة الدستورية قد قضت بعدم دستورية المادة 16 من لائحة مجلس الامة الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 والمقيد في سجلها برقم 6 لسنة 2018 طعن مباشر بجلستها المنعقدة بتاريخ 19/12/2018 ، الأمر الذي يوجب على المشرع الإسراع في سد الفراغ التشريعي الذي خلفه الحكم فيما يتعلق بسقوط عضوية النائب وإيجاد مادة بديلة تتوافق مع النصوص الدستورية ذات العلاقة ولا تخالفها طبقا لما آبانه الحكم المنوه عنه من مثالب دستورية ، كما تعالج كافة صور وأشكال أسباب إسقاط العضوية وسد كافة الثغرات التي ممكن أن تكشف عنها بعض الأحكام القضائية البائة أو الحالات الأخرى التي ممكن أن تنال من عضوية النائب في مجلس الأمة .

لما كان ذلك، جاءت الفقرة الأولى من المادة 16 المقترحة متوافقة مع النصوص الدستورية ووفقا لحكم المحكمة الدستورية بسقوط العضوية الذاتي بمجرد تحقق إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة 82 من الدستور والمادة الثانية من قانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات أعضاء مجلس الأمة والمعدل بالقانون رقم 27 لسنة 2016 أو فقد أهليته المدنية أو أعلن إفلاسه بحكم قضائي بات سواء عرض له ذلك بعد انتخابه أو لم يعلم إلا بعد الانتخاب أو بوفاته ويعلن المجلس خلو مقعده طبقا لأحكام المادة 84 من الدستور.

دعوة لتفعيل الدورين الاجتماعي والاقتصادي بين البرلمانين

«التشريعية» و«المالية» تبحثان التعاون مع وفد برلماني عراقي

خورشيد والشطي

بحث رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب خالد الشطي ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب صلاح خورشيد أول أمس مع عدد من أعضاء مجلس النواب العراقي القضايا ذات الاهتمام المشترك وذلك بمناسبة زيارتهم للبلاد.

وذكرت شبكة (الدستور) الاخبارية في بيان صحافي انه جرى خلال الاجتماع بحث ومناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها تفعيل الاتفاقيات المشتركة بين البلدين.

وقال رئيس (التشريعية) النائب خالد الشطي عقب الاجتماع انه تم بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك اضافة الى التاكيد على ضرورة تفعيل الدورين الاجتماعي والاقتصادي ما بين البرلمانين الكويتي والعراقي والشعبين الشقيقين.

وذكر الشطي ان الاجتماع تطرق الى المصالح الاقتصادية المشتركة والحاجة الماسة لتفعيل التبادل والتكامل الاقتصادي بين الجانبين لتحقيق المنافع الكبرى لهما.

واشار الى وجود الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي من الواجب تفعيلها وتنشيطها لمصلحة الشعبين الكويتي والعراقي.

لاستيعاب الشباب الكويتي العاطل عن العمل

الهاشم اقترحت إحلال العمالة الوطنية بدلًا من الأجنبية بالقطاع النفطي

صفاء الهاشم

أعلنت النائبة صفاء الهاشم انها تقدمت باقتراح برغبة للعمل على إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية في القطاع النفطي لاستيعاب الشباب الكويتي العاطل عن العمل.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرًا لما لمشكلة البطالة من آثار سلبية على المواطنين والمجتمع بأسره وما يستدعيه حلها من تضافر الجهود عن طريق توحيد الجهود الحكومية بالتعاون مع القطاع الأهلي والخاص، لحل أزمة المهندسين والخريجين وكذلك أزمة البطالة بشكل أشمل، ولتخفيض نسبة البطالة وتحقيق الهدف المنشود وهو تكويت القطاع النفطي بالكامل وتطويره.

فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1- العمل على إحلال العمالة الوطنية بدلاً من العمالة الأجنبية بالقطاع النفطي لكي يتم استيعاب الشباب الكويتي العاطل عن العمل.

2- حصر الوظائف التخصصية النادرة والاستفادة من الطاقات الشبابية والكوادر الوطنية ووضع برامج تعليمية وتدريبية تؤهل الشباب الكويتي الطموح لشغل الوظائف التخصصية من أجل تكويت كامل للقطاع النفطي.

3- رفع نسبة التكويت بالشركات والمقاولين المتعاقدين مع الشركات النفطية للتصل إلى 70%.

4- التوسع في الصناعات النفطية ما يساهم في رفع إيرادات الدولة وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب.

5- الربط المباشر بين الجهات التعليمية وسوق العمل لسد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

6- توفير وظائف للخريجين من تخصصات الهندسة في القطاع النفطي بما يخدم جميع القطاعات المساندة للقطاع.

7- تعيين خريجي هندسة البترول في القطاع النفطي بشكل مباشر.

8- وضع خطة لاحتواء أعداد الطلبة المتوقع تخرجهم في تخصص هندسة البترول ممن التحقوا بالدراسة حاليا ومتوقع تخرجهم خلال السنوات الخمس القادمة.

9- تحديد احتياجات القطاع النفطي من التخصصات المختلفة مع الجهات التعليمية مسبقا، بحيث يتم القبول قبل الالتحاق بالتخصص أسوة بالتنسيق المعمول به لتخصص تشغيل المصافي مع شركة البترول الوطنية وكلية التمريض مع شركة نفط الكويت في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

ممن تنطبق عليهم الشروط والأحكام بالتعاون مع البلدية

المطيري لتخصيص مزارع حدودية للمواطنين

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة، لتخصيص مزارع حدودية تقع شمال البلاد بمساحة تتراوح ما بين (5000 م مربع إلى 1000 م مربع) للمواطنين ممن تنطبق عليهم الشروط والأحكام وذلك بالتعاون مع البلدية.

ونص الاقتراح على مايلي:

حيث إنه بتاريخ 19 ابريل 2019 تحت رقم 2018-kna 36985- وجهنا كتاب اسئلة برلمانية إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب، وبتاريخ 25 ابريل 2019 ورد إلينا رد الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية على سؤالنا ومفاده الآتي:

إنه لا يوجد مشروع قائم بالفعل بشأن منح مزارع حدودية كما جاء بالتصريح الصحفي لفيصل الحساوي، مدير عام الهيئة السابق وإن ما أدلى به مجرد اقتراح من قبل مجلس إدارة الهيئة وقد قامت الهيئة بمحضر اجتماعها بتاريخ 20 مارس 2019 بمخاطبة البلدية في هذا الشان ولم يتم تخصيص أرض لهذا المشروع حتى تاريخه وسيتم بحث المشروع ووضع اشتراطاته الخاصة حين تخصيص الأرض له من قبل البلدية.

وحددت الهيئة العامة للزراعة الغرض من هذا المشروع إقامة تجمعات جديدة بالمناطق الحدودية على طول الشريط الحدودي، حيث يحقق المشروع إنشاء حزام أخضر حول حدود الدولة، ويمنع زحف الرمال ويحسن النظام البيئي والتوازن الايكولوجي، فضلاً عما يحققه المشروع من العديد من الإيجابيات على الصعيد الأمني ويعتبر تمددا عمرانيا على الشريط الحدودي كما انه يعتبر متنفسا للعديد من العائلات الكويتية وزيادة الرقعة الزراعية ما يعود على الدولة من المساهمة في تحسين المناخ البيئي.

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أولا: تخصيص مزارع حدودية تقع شمال البلاد بمساحة تتراوح ما بين (5000 م مربع إلى 1000 م مربع) للمواطنين ممن تنطبق عليهم الشروط والأحكام وذلك بالتعاون مع البلدية.

ماجد المطيري

ثانيا: يشترط في الفرد المخصص له أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

1 – أن يكون رب أسرة كويتي الجنسية.

2 – لا يكون قد سبق وخصص له أرض من قبل الهيئة أو يمتلك أرضا زراعية أو جاخورا (حظائر للماشية) بنظام الشراء من الغير.

ثالثا: يحظر على المخصص له استغلال الأرض (المساحة) المخصصة له لغير غرض الزراعة أو كحظيرة للماشية.

رابعا: تشكل لجنة من الجهات المختصة لتخصيص المزارع وليكن من منتسبي الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية + البلدية على أن يكون أعضاء اللجنة من ذوي الكفاءات وممن يشهد لهم بالنزاهة والتجرد والخبرة، ويصدر قرار بتعيينهم في تلك المهمة من الوزير المختص.

خامسا: تقوم اللجنة بتحديد المزارع المخصصة وحدودها ومساحتها ونشر ذلك للمواطنين في الجريدة الرسمية وفي الأماكن البارزة والوزارات.

وكذلك تقوم اللجنة بإعداد النماذج التي يستخدمها المواطنون الراغبون في التقدم لتخصيص الأرض لهم وبعد استيفاء تلك النماذج تقدم للجنة للبت فيها واختيار المخصص لهم على أن تكون العبرة في المقام الأول لأسبقية التقديم ثم الحالة الاجتماعية.

رمضان
المسابقة الثقافية لمحافظة العاصمة
لعام 2019
بالتعاون مع
@Capitalgovkwt
وجريدة الصباح
شروط المسابقة
@Capitalgovkwt
السؤال السابع عشر
أين تم توقيع اتفاقية تنظيم النقل الجوي بين الكويت والعلم في الرابع من يناير عام 1989م ؟
1- في الكويت
2- في لندن
3- في أبوظبي
رقم الإجابة الصحيحة
الاسم:
رقم المدني: الهاتف: